المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 08 -- العدد 01 -- جوان 2017 ص 09 - 32

المعالجة الإعلامية الأمنية للجريمة: دراسة تحليلية لمجلة الشرطة الجزائرية

Media Crime Security Treatment An Analytical Study of the Algerian Police Magazine

طالب دكتوراه. سعيد مراح Doctorant. Said Merah Said_telm13@hotmail.fr	علوم الإعلام والاتصال	جامعة 20 اوت 1955- سكيكدة الجزائر

DOI :

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة المعالجة الإعلامية من طرف مجلة الشرطة الجزائرية للآفات والجرائم، والتعرف على المسؤولية الإعلامية والاجتماعية للإعلام الأمني عند تغطيته ونشر أخبار الجريمة. وذلك انطلاقا من اشكالية مفادها كيف تعالج مجلة الشرطة الجزائرية أخبار الجريمة؟ وهل هذه المعالجة الإعلامية الأمنية تساهم في الحد من الجريمة؟ باتباع المنهج الوصفي واستخدام أداة تحليل المضمون على عينة من أعداد مجلة الشرطة الجزائرية خلال سنتي 2015و2016. ومن أهم النتائج التي أسفرت عليها الدراسة هي تحتل أخبار الجريمة أولويات النشر على صفحات مجلة الشرطة الجزائرية فالمجموع العام للجريمة في العينة يصل إلى 141 موضوع في سبعة أعداد. وأغلب الموضوعات الخاصة بالجريمة تنشر في قسم يسمى متفرقات، ملفات، أقلام الشرطة، قضايا المجتمع واعتمدت مجلة الشرطة الجزائرية في تحرير أخبار الجريمة على قالب الخبر الصحفي. والعنوان العادي هو ما تبنته المجلة في عنونة معظم أخبار الجريمة.

وقد ركزت مجلة الشرطة الجزائرية عند تحريرها لأخبار الجريمة على الجريمة المنظمة فتقاربت النسبة بين جريمة الإرهاب المنظمة وجرائم تخريب الاقتصاد الوطني، أما فيما يخص نشر جرائم القانون العام إذ ركزت مجلة الشرطة الجزائرية على جرائم الاعتداءات على الأشخاص بصفة كبيرة. وكانت تهدف إلى التوعية والتحسيس بمخاطر الجريمة.

كلمات مفتاحية: الاعلام الأمني؛ الجريمة؛ مجلة الشرطة الجزائرية

Abstract

This study aims at knowing the nature of media treatment of pests and crime by the Algerian Police Journal and also at identifying the media and social responsibility of the security media when covering and breaking crime news. This is based on a problematic stating: How does the Algerian police magazine handle crime news? Does this media security treatment contribute to reducing crime? Using

the descriptive approach and using the content analysis tool on a sample of issues of the Algerian Police Magazine during the years 2015 and 2016. One of the most important results of the study is that crime news occupies the priorities of publishing on the pages of the Algerian Police Magazine. The general total of crime in the sample is 141 subjects in seven issues. Most of the crimes' topics are published in a section called Miscellaneous ،Files ،and Police Pens ،and Community issues. The Algerian Police Magazine ،in the editorial of crime news ،relied on the press story template. The regular headline is what the magazine claimed in addressing most crime news.

The Algerian police magazine ،when editing news of crime ،focused on organized crime ،so the ratio between organized crime and crimes of sabotage of the national economy approximated. As for the publication of common law crimes ،the Algerian police magazine focused on crimes of attacks on people in large measure which aimed to raise awareness and sensitize the dangers of crime.

Keywords: Media security; crime; The Algerian police magazine.

مقدمة

أصبح الإعلام محورا أساسيا لمختلف الظواهر الإنسانية فاختلفت بذلك أنواعه، وأصبح يشمل العديد من التخصصات والعديد من القضايا، إذ أصبح يأخذ صفة القضية التي يتناولها، فإذا كانت سياسية يكون إعلاما سياسيا، وإذا كانت اقتصادية يصبح إعلاما اقتصاديا، ويغدو ثقافيا إذا كانت القضية ثقافية، اجتماعيا، بيئيا... ويكون الإعلام أمنيا عندما تكون القضية التي يعالجها قضية أمنية تتعلق بسلامة البشر وسلامة أعراضهم وأموالهم ومكتسبات وطنهم، ويعتبر هذا الأخير إعلاما حديثا مقارنة بالأنواع الإعلامية الأخرى غير أنه لايزال في خطواته الأولى على مستوى الوطن العربي بالرغم من بعض الجهود المرموقة لبعض الإعلاميين الذين أثروا التخصص في هذا المجال، أو بالنسبة للأجهزة الأمنية التي تمارس نشاطات إعلامية إضافة إلى نشاطاتها الأمنية قصد تفعيل العملية الإعلامية الأمنية بين المؤسسات الأمنية والمواطنين.

بل أصبح الإعلام بلا منازع صاحب الدور الأكبر في التوعية بأبعاد القضايا الأمنية، من خلال التغطية الإعلامية ومن خلال الاسهام في بناء المواطن وتحصينه ضد أي غزو إعلامي أو فكري معاد، فضلا عما يقوم به من دور مهم في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين واستيعابهم لما يدور على الساحة الداخلية، حيث يتناول القضايا الوطنية التي تؤثر في قدرات الدولة السياسية، من خلال الشرح والتحليل لهذه

القضايا وتعريف المواطن بأسبابها وأسلوب التعامل معها، وبهذا فإن العلاقة الوثيقة بين الأمن والإعلام تشكل عنصر الأمن والاستقرار في المجتمع.

كما أصبح للإعلام الأمني دور بالغ الأهمية والحيوية في المجتمع، وركيزة أساسية لدعم وتنمية الحس الأمني والوقائي لدى الأفراد من خلال تعاونهم في حفظ الأمن والاستقرار، إضافة إلى أن الإعلام الأمني أصبح وسيلة لتوسيع الآفاق المعرفية لأفراد المجتمع بحيث يكونوا على اتصال مباشر مع الأحداث. وقد حدث تغيير جذري وعميق في مفهوم المسؤولية الأمنية بحيث أصبح الأمن له مسؤولية تضامنية يسعى الإعلام لتحقيقها في المجتمع.

وتعتبر مجلة الشرطة الجزائرية أحد عناصر الإعلام الأمني في الجزائر لها دور في التوعية وتحسيس المواطن بمخاطر الجريمة وذلك من خلال تعاملها مع الجرائم وكيفية تغطيتها ومعالجتها اعلاميا ومن هنا جاءت هذه الدراسة تبحث عن كيف تعالج مجلة الشرطة الجزائرية أخبار الجريمة؟ وهل هذه المعالجة الاعلامية الأمنية تساهم في الحد من الجريمة؟

وينطوي تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات فرعية: .

1) ماهي أنواع الجرائم التي تنشرها مجلة الشرطة الجزائرية؟

2) ماهي أكثر القوالب الصحفية استعمالا في مجلة الشرطة الجزائرية في كتابتها لأخبار الجرائم؟

3) هل المعالجة الإعلامية الأمنية تساهم في توعية المواطن والحد من الجريمة ؟

أهمية الموضوع

إن الانتشار الواسع للجرائم داخل المجتمع خلق أهمية كبيرة لمعرفة أسباب هذا الانتشار باعتبارنا من هذا المجتمع فلقد أصبحت اليوم تشكل الجريمة جزءا في الحياة المواطن الجزائري فالضرر الذي تلحقه بالمجتمع يزيد من هشاشة وانحلال الفرد بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه الإعلام الأمني في الحد من الجرائم وطرق وسبل مكافحتها.

أسباب اختيار الموضوع

1) الانتشار الواسع لظاهرة الإجرام والاستفحال الذي نشاهده لها داخل المجتمع الجزائري.

2) التعرف على المسؤولية الإعلامية والاجتماعية للإعلام الأمني عند تغطيته ونشر لأخبار الجريمة. .

3) الكشف على طبيعة المعالجة الإعلامية من طرف مجلة الشرطة الجزائرية للآفات والجرائم.

4) معرفة مساهمة مجلة الشرطة الجزائرية في توعية الجمهور من ارتكاب الجرائم وتحذير منها.

أهداف الموضوع

تهدف هذه الدراسة إلى:

1) تفسير وتوضيح والكشف عن مستوى أداء مجلة الشرطة الجزائرية عند تغطيتها لظواهر الاجتماعية الخطيرة.

2) مدى التزام الإعلام الأمني بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الفرد والمجتمع. .

3) معرفة مدى توعية الجماهير بكل ما هو جديد في نطاق القضايا الأمنية، بدوافعها وبطرق معالجتها، وبما تقوم به من أدوار هامة لتحقيق الأمن، ومحاولة غرس المفاهيم الأمنية لديهم وتحصينهم من الوقوع في الأخطاء بشكل يدعم أوجه التعاون بينهم وبين أجهزة الأمن .

منهج الدراسة

من المعلوم أن كل دراسة أو بحث علمي يخضع لمنهج يتبعه الباحث خلال خطوات إنجازه لهذه الدراسة حتى يمكن أن يعطي له صبغة علمية أو أساسا علميا يكون مقبولا من الناحية الأكاديمية بالإضافة إلى رسم المعالم الأساسية لمتطلبات بحثه وهذه السمة تميزه عن الكاتب فالمنهج عبارة عن إخضاع الباحث لناشطه البحثي إلى تنظيم دقيق في شكل خطوات معلومة يحدد منها مساره البحثي من نقطة الانطلاقة وخط السير حتى نقطة الوصول.

وفي دراستنا هذه فإن طبيعة موضوع البحث تتطلب أن تكون دراسة وصفية تحليلية كونها تنطلق من وصف وتحليل موضوع الجريمة في صفحات مجلة الشرطة الجزائرية بهدف الوصول إلى الكيفية والطريقة التي عولجت بها إعلاميا.

فالمنهج الوصفي يقوم على دراسة ظاهرة كما هي في الواقع ووصف وضعها الراهن، كما يهتم بالتعرف على المشكلة عن طريق وصف ظواهرها وخصائصها وطبيعتها ومعرفة أسبابها وسبل التحكم فيها معتمدا على تجميع البيانات وبالتالي استخلاص النتائج بغرض معالجة المشكلة ثم تعميم هذه النتائج طبقا لمجموعة من القواعد الخاصة بجمع المعلومات والحقائق وتصنيفها ومقارنتها وتفسيرها. (العيادي، 2005، صفحة 69)

عينة الدراسة:

كثير ما يصعب في بحوث الإعلام دراسة المجتمع ككل أو دراسة كل مفردة منه وذلك نظرا لسعة هذا المجتمع وضخامة عدد أفراده، ونقصد هنا الأعداد التي تم إصدارها من طرف مجلة الشرطة الجزائرية وكذلك مجموع أخبار الجريمة التي تم نشرها في هذه الأعداد ولذلك كان ولابد من اللجوء إلى اختيار عدد أصغر من المفردات وذلك بما يسمح به الوقت .

ومن هنا اخترنا سبعة أعداد (04 أعداد لسنة 2015 و03 أعداد لسنة 2016) كعينة تمثليه لمجتمع بحثنا وذلك عن طريق العينة العرضية التي كانت الأنسب لاختيار مفردات مجتمع البحث ويطلق عليها كذلك العينة الصدفية وتستخدم هذه العينة عندما نواجه صعوبة في حصر مفردات المجتمع الأصلي وفي هذه الحالة يلجأ الباحث لاختيار أسلوب الصدفة وذلك دون تحضير أو معرفة مسبقة لعينة البحث ويتم انتقائها بشكل عرضي. (بن مرسلي، 2003، صفحة 95)

أداة الدراسة:

اعتمدنا على تقنية تحليل المضمون في تحليل المعلومات التي حصلنا عليها من خلال خطواته الدقيقة، فتحليل المحتوى يعد من الاجراءات القليلة التي وضعت خصيصا لدراسة أثر وسائل الاتصال وهو من بين التقنيات الأكثر استعمالا من طرف الباحثين في هذا الميدان وفي العديد من الميادين المعرفية الأخرى. ولقد عرف الكثير من

الباحثين تحليل المحتوى، إذ يرى بيلرسونBERLSON بأنه:" هو أحد أساليب البحث العلمي الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي لمضمون الظاهرة لمادة من مواد الاتصال" أما بول هنري PAUL HENRY وسارج موسكوني SERGE MOSCONI فقد حدد تعريف تحليل المضمون على أنه " مجموعة متداخلة من التقنيات تستعمل أساسا عند تناول الوسائل اللسانية. (تمار، 2007، صفحة 08) ومن بين التعريفات الحديثة التي شهدها تحليل المضمون تلك التي أوردها كلود كريندرف KLOUD CURNDEUF " هو أحد أساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل إلى الاستدلالات واستنتاجات صحيحة ومطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل. أما يوسف تمار فقد حدده كتعريف اجرائي: " على أنه تقنية بحث تستعمل في تحليل الرموز اللغوية وغير اللغوية الظاهرة دون الباطنية الساكنة منها والمتحركة شكلا ومضمونا والتي تشكل في مجملها بناء مضمون صريح وهادف". (تمار، 2007، صفحة 12)

ومن أجل تطبيق هذه التقنية كان لبد من إتباع مجموعة من الخطوات: .

1) تحديد الفئات وهناك نوعين أو قسمين كل واحدة تتفرع منها مجموعة من الفئات الفرعية وهما فئات المضمون والتي تدرس مضمون ما كتب أي الأفكار أما فئات الشكل فهي تدرس الجانب الشكلي أو الظاهر منه.

2) تحديد وحدات التحليل والتي على أساسها نحدد المؤشرات لإدراك الفئات.

3) تصميم الاستمارة التي نقوم من خلالها بجمع المعطيات وتسهيل عملية التحليل.

تحديد المفاهيم

الإعلام الأمني: يتمثل في بث الإحساس والشعور بالأمن من خلال التوعية الإعلامية الهادفة وحسن التوجيه، حتى يحس الفرد بأنه آمن في حياته، وقد ظهر الإعلام الأمني كمفهوم ضمن أنواع الإعلام المتخصص والتي يهتم بقضية محددة ألا وهي الأمن، وهو يتسم بنفس السمات التي يتسم بها الإعلام المتخصص، وهناك العديد من المحاولات التي بذلت من قبل الباحثين والمختصين الإعلاميين ورجال الأمن كل حسب تخصصه واتجاهاته لتحديد تعريف الإعلام الأمني خصوصا بعد أن أصبح له دور فعال في التوجيه والوقاية من الانحراف والجريمة وقدرته على التعريف بكافة القضايا الأمنية المختلفة التي تهم المجتمع، والتوعية بمخاطرها.

ويعرف الشهري الإعلام الأمني " بأنه كل الجهود التي تهدف إلى إيجاد واستثمار علاقة إيجابية متبادلة، بين أجهزة الأمن، ووسائل الإعلام، بغرض التوظيف العلمي الهادف لهذه الوسائل، في خدمة آمنة، وإيصال رسالته إلى الجمهور. (الشهري، 1422هـ، صفحة 45)

كذلك عرف الإعلام الأمني بأنه " مجموعة العمليات المتكاملة التي تقوم بها أجهزة ووسائل الإعلام المتخصصة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن الاجتماعي بغية المحافظة على أمن الفرد وسلامته، وسلامة الجماعة والمجتمع ." (وصفي الآغا، 2004، صفحة 102)

ونقصد بالإعلام الأمني في دراستنا هذه بأنه الإعلام الذي يتحقق بمبادرة من رجال الأمن إما بطريقة مباشرة لإنتاج الرسائل الإعلامية كالبرامج الأمنية الإذاعية والتلفزيونية والأفلام السينمائية واصدار مجلات اعلامية أمنية وغيرها، أو بطريقة غير مباشرة مثل تزويد الصحف بأخبار الأحوال الأمنية ومجرياتها بشكل موضوعي يعتمد على المعلومات الموثوق بها.

مجلة الشرطة الجزائرية: هي مجلة تصدرها المديرية العامة للشرطة الجزائرية باللغة العربية، تتناول العديد من المواضيع المتصلة بنشاط الشرطة الجزائرية، مواضيع ثقافية، واجتماعية ومواضيع إخبارية عن تخرج الدفعات من مدارس الشرطة، ونشاطات الشرطة العلمية والقضائية وكذا تناولها لمختلف الجرائم.

الجريمة: تتعدد مفاهيم الجريمة فكل يعرفها حسب التخصص الموجود فيه اجتماعيا ونفسيا وبيولوجيا. .

الجريمة من المنظور الاجتماعي: هي نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأعضائه بمعنى أنها كل انحراف عن المعايير الجمعية الذي يتصف بقدر هائل من الجريمة النوعية والكمية. (شفيق، صفحة 09)

يركز هذا الاتجاه على الربط بين الجريمة وقيم المجتمع حيث يرى أصحابه أن الجريمة تقتضي وجود قيم معينة تحظى بقبول واهتمام من قبل الدولة ويتطلب حمايتها، وتجريم كل فعل شأنه المساس بها.

الجريمة من المنظور النفسي: هي عبارة عن اشباع لغريزة انسانية بطريقة شاذة لا يتبعه الرجل العادي في إرضاء غريزة ذاتها وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكبي الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات". (ابو توتة، 2001، صفحة 14)

فالظاهرة الاجرامية ليست ظاهرة اجتماعية بحتة أو بيولوجية خالصة بل هي ظاهرة متعددة الجوانب يشترك فيها أكثر من علم ولذلك نرى تعدد الآراء وتباين الاتجاهات في تحديدهم لمفهوم الجريمة ويرجع ذلك لطبيعة السلوك البشري .

الجريمة في القانون الجزائري: لا ينص التشريع الجنائي في الجزائر على تعريف عام للجريمة، ولذلك يذهب الى تعريف كل فعل إجرامي على حدى. ولكن في الفقه القانوني قد تعددت المفاهيم حول الجريمة وما ذهب اليه الكثير من الفقهاء بأنها " كل فعل يفرض له القانون عقابا "

وكذلك عرفت على أنها " العمل الخارجي الذي يأتيه الإنسان مخالفا به قانونا ينص على عقابه والذي يبرره أداء واجب أو استعمال حق. (ابو توتة، 2001، صفحة 21)

ونقصد بالجريمة في دراستنا هذه كل سلوك أو فعل يعاقب عليه القانون ويرفضه المجتمع حيث يتسبب بضرر لشخص معين كان طبيعي أو اعتباري ويحدث خللا وأثر سلبي في الوسط الاجتماعي.

الخلفية النظرية: إن الخلفية النظرية التي ستساعدنا على هذه الدراسة هي نظرية المسؤولية الاجتماعية والتي كانت بدايتها في المجال الاقتصادي والعلاقات العامة وذلك خلال القرن التاسع عشر كنتيجة للتطورات الاقتصادية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اندفعت المنشآت والمؤسسات المنتجة نحو تحقيق أكبر عدد من المصالح والربح على حساب المصلحة العامة للجماهير ولذلك كان لابد من ظهور تنظير يهتم بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ثم انتقلت هذه النظرية من الاقتصاد إلى الإعلام لضبطه.

مفهوم نظرية المسؤولية الاجتماعية: هي مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، ويتوفر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول شريطة أن تتوفر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والرأي العام (حسام الدين، 2003، صفحة 17)

لم تأت هذه النظرية لتقيد الإعلام وسلب حريته وإنما لتحديد تلك المسؤولية بمجموعة من الضوابط والقيم التي تساعد على دفع مسار الحرية إلى الأمام وفي الوقت نفسه خدمة جماهير وسائل الإعلام.

مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية: جاءت النظرية بمجموعة من المبادئ وهي:

- ممارسة النقد البناء والقبول بأي فكرة أو طرح جديد من قبل الفرد وتقبل مناقشة ذلك الفرد لتصحيح الأخطاء إن وجدت بأسلوب ديمقراطي وهادف وهادئ.
- نشر أهداف المجتمع وخططه التربوية والتعليمة والاقتصادية، فالإعلام يهدف إلى خدمة المجتمع ويبشره بالحياة المرفهة واحترام حقوقه السياسية والاقتصادية والثقافية والسياسية.
- إتاحة الفرصة للفرد بالحصول على المعلومة التي يستفيد منها أو يريد أن يتعلمها أو يضيفها إلى حصيلة مستواه الثقافي والسياسي.
- الشفافية العالية في مفاصل الدولة وسياستها وبرامجها ووضع معلومات أمام المواطنين وعدم إخفائها.
- ضرورة وضع مستويات مهنية للصدق والموضوعية والدقة والتوازن. .
- يجب تجنب كل ما يؤدي إلى نشر الجريمة أو العنف أو الإساءة إلى الأقلية في المجتمع.
- إن الصحفي المهني يجب أن يكون مسؤول أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤوليته أمام المؤسسة وتجاه السوق. (مكاوي، 2003، صفحة 143)

مسؤولية الصحافة في ظل نظرية المسؤولية الاجتماعية: تتحمل الصحافة المكتوبة مسؤوليات كبيرة اتجاه ما تقوم بنشره، ولقد جاءت نظرية المسؤولية الاجتماعية بهدف خلق التوازن بين وسائل الاعلام ومصالح الأشخاص وبينت مجموعة من المسؤوليات وهي: (مكاوي، 2003، صفحة 167)

المسؤولية السياسية: حيث تقوم الصحافة وباقي وسائل الإعلام بمسؤوليتها في تقديم كل جديد وبوضوح لكل الأحداث السياسية، وإعلام المواطنين بالقوانين وبالمتغيرات السياسية.

المسؤولية التعليمية: الإعلام يعتبر وسيلة تعليمية بل ربما تكون أخطر الوسائل المتاحة، ومن هذا المنطلق فإن على رجال الإعلام مسؤولية لا تختلف عن مسؤولية المعلمين في نشر وتوضيح الأفكار التي يجب أن يعلمها المجتمع .

المسؤولية التثقفية: تعد الصحافة من أكثر المؤسسات تأثيرا وفعالية في مجالات التنمية الثقافية باعتبارها موجهة للجمهور وتقوم مهمتها على نقل الأخبار والمعلومات الدقيقة التي تركز على الصدق والصراحة ومخاطبة عقول الأفراد وعواطفهم لتنمية المعارف والخبرات والارتقاء بالفكر والسلوك.

قيم كتابة المادة الاخبارية في نظرية المسؤولية الاجتماعية: وهي مجموعة الالتزامات التي يعمل في إطارها الصحفي من أجل نقل الخبر ويمكن حصر هذه القيم في ما يلي: (حسام الدين، 2003، صفحة 32)

الدقة: وتعني التركيز حتى لا يكون هناك تأويل أو تفسير خاطئ والابتعاد عن بعض الكلمات مثل "ربما" " أفادت أوساط علمية " أو " مصادر مطلعة " وهذه الكلمات من شأنها أن تفقد المضمون قيمته عند المتلقي والدقة يجب أن تشمل المصادر المذكورة والتواريخ والأرقام.

الصدق: من أهم القيم في الخبر هو الصدق والابتعاد عن التزييف وخداع الجماهير فبعض الصحفيين لا يملكون الضمير المهني فيألفون أخبار لا تمس للواقع بصلة ولذلك دعت المسؤولية الاجتماعية بضرورة التقيد بصدق المعلومة، فحياة الانسان في عصرنا مبنية على المعلومة.

الشمول والموضوعية: ويعني تتبع الخبر من نشأته حتى نهايته والابتعاد قدر المستطاع عن الذاتية والاتجاهات الفردية ولذلك لابد من البحث والتحقيق من صحة الخبر وتقديم كافة البيانات والتفاصيل المتعلقة بالخبر.

بعدما اخترنا مجلة الشرطة الجزائرية كعينة لتحليل المعالجة الإعلامية الأمنية التي تتبعها هذه الأخيرة قسمنها إلى:

أولا- فئات الشكل: والذي اعتمدنا فيها على :

1. فئة الموقع :تهتم بموقع الموضوع أو الفكرة محل التحليل فالموقع له أهمية كبيرة في تأثير على القارئ.

2. **فئة طبيعة المادة المستعملة وهي:** فئة تعنى بفنون الكتابة الصحفية.

3. **فئة العناصر التيبوغرافية:** يقصد بهذه الفئة الكيفية التي يتم بها إخراج المادة الإعلامية والتي قسمت إلى فئات فرعية وقد اخترنا منها فئة **العنوان** حيث يحاول الباحث تحليل الكيفية التي تقدم بها مثل عنوان رئيسي أو فرعي.

ثانيا- فئات المضمون: كذلك قد قمنا بتحليل المعالجة الإعلامية للجريمة في مجلة الشرطة الجزائرية على أساس فئات المضمون والتي تجيب على سؤال ماذا قيل وتم اختيار.

1-فئة الموضوع أو نوع الموضوع :وهي الأكثر فئات استخدما في بحوث الإعلام إذ أنها تحاول الإجابة عن السؤال علاما يدور المحتوى ومن خلالها اخترنا أنوع الجرائم جرائم القانون العام وجرائم الجريمة المنظمة .

2-فئة القيم: وهنا نوضح مدى تركيز المجلة على قيم إخبارية معينة في نشر مواد الجريمة.

أما بالنسبة لاختيار وحدات التحليل التي على أساسها يمكن تحديد مؤشرات فئات تحليل المضمون فقد تم اختيار وحدة الموضوع باعتبارها الأنسب في إشكاليتنا التي تهتم بمواضيع الجريمة فهي تقوم على حساب المواضيع التي قد يحملها المحتوى .

الجدول رقم 01: يوضح تكرار أخبار الجريمة بحسب أعداد العينة لمجلة الشرطة الجزائرية.

الأعداد	التكرار	النسبة المئوية
العدد الاول	19	47، 13٪
العدد الثاني	25	73، 17٪
العدد الثالث	20	18، 14٪
العدد الرابع	26	44، 18٪
العدد الخامس	17	06، 12٪
العدد السادس	18	77، 12٪
العدد السابع	16	35، 11٪
المجموع	141	٪100

من خلال بيانات الجدول أعلاه نجد أن مواضيع الجريمة تتكرر بصفة متوسطة في أعداد مجلة الشرطة الجزائرية، فقد تكرر موضوع الجريمة في العدد الأول بنسبة 13.47 ٪ أما العدد الثاني فقد تراوحت نسبته 17.73٪ والعدد الثالث بـ14.18٪و العدد الرابع 18.44٪ كأعلى نسبة بين الأعداد السبعة، ونهدف من خلال هذا الجدول الذي يحتوى على تكرارات والنسب المئوية في أعداد العينة المنتقاة إلى إبراز أهمية مواضيع الجريمة كمادة إخبارية ومكانتها في سلم ترتيب الأولويات بالنسبة للأجندة التي تتبعها مجلة الشرطة الجزائرية إذ أن مجموع نشر أخبار الجريمة في سبعة أعداد يصل إلى 141 **موضوع** يخص الجريمة قد تم نشره.

أولا- فئات الشكل

1. فئة الموقع: سنوضح من خلال الجدول الآتي تكرار الجريمة من خلال موقعها في صفحات المجلة من الصفحة الأولى إلى الصفحة الأخيرة وذلك حسب أعداد العينة للمجلة .

الجدول رقم 02: يوضح تكرار الجريمة حسب الموقع في المجلة :

الصفحات / الأعداد	ص1-30	ص31-60	ص61-90	ص91-120	ص121-150	ص151-180	ص181-220	المجموع
العدد126	08	05	01	05	00	00	00	**19**
العدد127	00	05	02	02	13	03	00	**25**
العدد128	00	02	10	02	06	00	00	**20**
العدد129	06	03	00	01	13	03	00	**26**
العدد130	01	02	01	02	01	02	08	**17**
العدد131	01	01	02	04	10	00	00	**18**
العدد132	03	02	10	01	00	00	00	**16**
المجموع	**19**	**20**	**26**	**17**	**43**	**08**	**08**	**141**
النسبة ٪	**٪48، 13**	**٪18، 14**	**٪44، 18**	**٪06، 12**	**٪50، 30**	**٪67، 5**	**٪67، 5**	**٪100**

تكشف الأرقام المحصلة عليها في الجدول الخاص بتكرار موضوع الجريمة في مجلة الشرطة الجزائرية حسب الصفحات على النتائج التالية:

حيث احتلت المرتبة الأولى الصفحات من 121 إلى الصفحة 151 بنسبة 50، 30 ٪ من إجمال الصفحات الأخرى، وتعتبر هذه الصفحات ضمن باب المتفرقات وقضايا المجتمع، وملفات الشرطة وبأقلام الشرطة وتخلف التسمية من عدد إلى عدد. وتأتي بعدها الصفحات من 61 إلى 90 الذي تصل نسبتها 18، 44٪ كثاني أعلى معدل في الصفحات المجلة ثم تليها الصفحات من 31إلى صفحة 61 بنسبة 14.18٪ وتأتي في المرتبة الرابعة الصفحات من01 إلى الصفحة 30 بنسبة 13.48٪ وهي نسبة قريبة من معدل الترتيب الثالث، ثم تليها الصفحات من 91 إلى الصفحة 120 بنسبة 12.06٪، وأخيرا تساوت النسبة للصفحات من 151إلى 180 ومن 181 إلى220 بنسبة بلغت 05.67٪، إذ نستنج أن معظم الجرائم تم تناولها في خانة الملفات أو قضايا المجتمع أو بأقلام الشرطة إذ أن الصفحات تختلف وهذا راجع إلى اختلاف عدد صفحات المجلة في كل عدد أي أنه غير منتظمة في عدد الصفحات. مثلا العدد 130 يحتوى على220 صفحة والعدد 131 يحتوى على164.

2. فنة طبيعة المادة المستعملة: والذي يقوم بتوضيح تكرار أخبار الجريمة بحسب القوالب الصحفية .

الجدول رقم 03: يبين أخبار الجريمة حسب القوالب الصحفية:

القوالب / الأعداد	الخبر	التقرير	المقال	الروبورتاج	التحقيق	العمود	التعليق	المجموع
العدد126	14	04	00	00	01	00	00	**19**
العدد127	16	06	00	00	03	00	00	**25**
العدد128	18	02	00	00	00	00	00	**20**
العدد129	20	06	00	00	00	00	00	**26**
العدد130	11	04	00	00	02	00	00	**17**
العدد131	14	03	00	00	01	00	00	**18**
العدد132	12	02	00	00	02	00	00	**16**
المجموع	**105**	**27**	**00**	**00**	**09**	**00**	**00**	**141**
النسبة ٪	**٪47، 74**	**٪15، 19**	**٪00، 0**	**٪00، 0**	**٪38، 6**	**٪00، 0**	**٪00، 0**	**٪100**

من خلال الجدول نجد أن القوالب أو الفنون التي تعتمدها عليها مجلة الشرطة الجزائرية في معالجتها لأخبار الجريمة هو قالب الخبر الصحفي بدرجة أكبر حيث نجد أن تكرار مواضيع الجريمة الذي بلغ 141 موضوع وجدنا أن هناك 105 موضوع حول الجريمة بنسبة 74.47٪ وهي نسبة كبيرة إذ أنها تعبر أن مجلة الشرطة الجزائرية تعتمد في كتابتها لأخبار الجريمة على قالب الخبر الصحفي.

ثم يأتي التقرير الصحفي في المرتبة الثانية بنسبة 19.15٪ بتكرار 27 موضوع يخص أخبار الجريمة وتدل هذه النسبة على أن مجلة الشرطة الجزائرية لا تحفل كثيرا في نشر جرائمها بقالب التقرير الصحفي إلا في المواضيع التي تحتاج أكثر تفاصيل أو كثر الحديث حولها في وسائل الإعلام. ويليها التحقيق بنسبة 06.38٪ بتكرار 09 جرائم في كل أعداد العينة المختارة، أما عن بقية الأنواع الأخرى كالمقال الصحفي، العمود الصحفي، الربورتاج، التعليق الصحفي فلم نجد أي موضوع يخص الجريمة مكتوب بهذه القوالب الفنية لدى المجلة.

3. فنة العناصر التيبوغرافية: والتي اخترنا منها:

العنوان: باعتباره الأكثر جلب للقارئ والذي يعبر بصفة كبيرة على محتوى أخبار الجريمة والذي تم تقسيمه إلى عنوان مانشيت وعنوان رئيسي وعنوان عادي .

الجدول رقم 04: يمثل تكرار أنواع العناوين الخاصة بأخبار الجريمة بحسب أعداد العينة المختارة من مجلة الشرطة الجزائرية:

نوع العنوان / الأعداد	ما نشيت	عنوان رئيسي	عنوان عادي	المجموع
العدد126	01	08	54	**19**
العدد127	01	04	54	**25**
العدد128	02	07	32	**20**
العدد129	01	05	43	**26**
العدد130	00	05	51	**17**
العدد131	00	07	45	**18**
العدد132	01	06	39	**16**
المجموع	**06**	**42**	**93**	**141**
النسبة ٪	**٪25، 4**	**٪79، 29**	**٪96، 65**	**٪100**

من خلال الجدول وجدنا أن مجلة الشرطة الجزائرية تعمد لاختيار العناوين العادية وذلك حسب العينة المختارة إذ تصل نسبة العنوان العادي 65.96٪بإعتبار أن معظم أخبار الجريمة جاءت في قالب الخبر إضافة على ذلك لا تستدعي الإثارة الكبيرة، ثم يليها العنوان الرئيسي بنسبة 29.79٪ من مجمل العناوين الأخرى ثم يأتي في المرتبة الثالثة عنوان المانشت بنسبة 04.25 ٪ وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنوعين الآخرين ففي سبعة أعداد وجدنا أن هناك 06 عناوين من مجموع 141 موضوع أو عنوان يخص الجريمة. وذلك أنه في أغلب الأحيان لا يمكن كتابة الخبر بالمانشت.

وهنا تعتبر العناوين العادية بالنسبة لمجلة الشرطة الجزائرية إحدى العناصر المهمة التي تؤدي دورا كبيرا في اثارة انتباه القارئ لموضوعات الجريمة، وتأخذ العناوين أشكال وصور مختلفة تعتمد عليها المجلة في ضبط عناوين موضوعاتها حسب أهمية الموضوع المراد نشره عبر صفحات المجلة .

فئات المضمون: والتي تهتم بالمحتوى ما تنشره مجلة الشرطة الجزائرية من أخبار الجريمة وقد اخترنا فئة الموضوع وكذلك فئة المصدر وفئة القيم .

ثانيا-فئات المضمون

1.فئة الموضوع: والذي قمنا فيه بتقسيم الجريمة إلى جرائم القانون العام والجريمة المنظمة:

- **جرائم القانون العام**: الاعتداءات ضد الأشخاص وخرق الآداب العامة أو الاعتداءات ضد الممتلكات.
- **جرائم الجريمة المنظمة:** جرائم ضد الاقتصاد الوطني أو المتاجرة غير الشرعية أو التهريب والتزوير والإرهاب.

الجدول رقم 05 يوضح تكرار أنواع الجريمة بحسب أعداد العينة لمجلة الشرطة الجزائرية :

نوع الجريمة / الأعداد	أنواع الجريمة		المجموع
	جرائم القانون العام	الجرائم المنظمة	
العدد126	08	11	19
العدد127	11	14	25
العدد128	07	13	20
العدد129	12	14	26
العدد130	04	13	17
العدد131	09	09	18
العدد132	07	09	16
المجموع	58	83	141
النسبة ٪	٪41.13	٪58.87	٪100

يبين لنا الجدول أعلاه تكرار أنواع الجريمة بحسب أعداد العينة والذي تم تقسيمها إلى نوعين وذلك حسب المراجع التي اعتمدنا عليها وهي جرائم القانون العام وجرائم منظمة فجاءت نتائج الجدول كما يلي:

من مجموع الجرائم المنشورة الذي بلغ 141 موضوع احتلت الجريمة المنظمة 83 مادة منشورة بنسبة58.87٪ من إجمالي أنواع الجرائم حسب أعداد العينة ثم تليها جرائم القانون العام بتكرار 58 موضوع جريمة بنسبة 41.13٪

إذ أن في العدد 126 وصل تكرار الجريمة المنظمة إلى 11 موضوع إخباري تم نشر في المقابل 08 مواضيع تخص جرائم القانون العام وكذلك مع العدد 127 الذي تم نشر 14جريمة منظمة وفي مقابل 11 جريمة في القانون العام أما العدد 128 تم نشر13 جريمة منظمة و07جريمة في القانون العام، أما بالنسبة للعدد 129 بلغ عدد الجرائم المنظمة بـ14 و12 جريمة في القانون العام وفي العدد130 بلغ عدد جرائم المنظمة المنشورة في مجلة الشرطة الجزائرية بـ 13 جريمة و04 في القانون العام، فحين تساوت عدد الجرائم في العدد 131 بين النوعين وأخيرا العدد 132 بلغ عدد الجرائم المنظمة بـ09 وقدر عدد جرائم القانون العام .بـ07

وما يكمن أن نستنتجه من بيانات الجدول أعلاه أن المجلة الجزائرية للشرطة تولي اهتمام للجرائم المنظمة أكثر من جرائم القانون العام.

الجدول رقم 06: يوضح تكرار جرائم القانون العام حسب أعداد العينة

الجريمة / الأعداد	جرائم القانون العام			المجموع
	اعتداءات على الأشخاص	اعتداءات ضد الممتلكات	خرق الآداب العامة	
العدد126	05	03	00	**08**
العدد127	04	06	01	**11**
العدد128	06	01	00	**07**
العدد129	09	01	02	**12**
العدد130	04	00	00	**04**
العدد131	04	02	03	**09**
العدد132	01	05	01	**07**
المجموع	**33**	**18**	**07**	**58**
النسبة ٪	**٪40، 23**	**٪77، 12**	**٪96، 4**	**٪13، 41**

نلاحظ من خلال الجدول أن أنواع جرائم القانون العام المنشورة في مجلة الشرطة الجزائرية، تحتل جريمة الاعتداءات على الأشخاص المرتبة الأولى بنسبة 23.40٪ فمن 58موضوع يخص الجريمة هناك 33 جريمة اعتداءات على الأشخاص ثم تليها جريمة الاعتداءات على الممتلكات بتكرار 18 موضوع من أصل 58 جريمة بنسبة

12.77٪ وبعدها تأتي خرق الآداب العامة بتكرار 07 جرائم بنسبة 04.96٪ وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبتين السابقتين.

ويتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن مجلة الشرطة الجزائرية أعطت أهمية لجرائم الاعتداءات على الأشخاص، إذ هناك بعض مواضيع الجرائم يمكن إدراجها في أكثر من نوع فيما يخص جرائم القانون العام إذ تضم جرائم الاعتداءات على الأشخاص(جرائم القتل واختطاف الأطفال التي انتشرت في الآونة الأخيرة بدرجة واسعة في المجتمع والاغتصاب والضرب وكذلك محاولة الانتحار والشجارات وحمل الأسلحة مع استخدمها كذلك جرائم التهديد ومس الأمن والسكينة العامة)، أما بالنسبة للاعتداءات على الممتلكات فهي تضم جرائم السرقة أو الأخذ بالقوة ممتلكات خاصة.

الجدول رقم 07: يوضح تكرار انواع الجريمة المنظمة حسب اعداد العينة في مجلة الشرطة الجزائرية.

الجريمة / الأعداد	جرائم الجريمة المنظمة			المجموع
	الإرهاب	التزوير	جرائم أخرى ضد الاقتصاد الوطني	
العدد126	06	00	05	**11**
العدد127	04	02	08	**14**
العدد128	07	02	04	**13**
العدد129	03	01	10	**14**
العدد130	08	00	05	**13**
العدد131	05	00	04	**09**
العدد132	06	01	02	**09**
المجموع	**39**	**06**	**38**	**83**
النسبة ٪	**٪66، 27**	**٪26، 4**	**٪95، 26**	**٪87، 58**

من خلال الجدول نجد أن حجم تكرار نشر أنواع الجريمة المنظمة قد بلغ 83 جريمة منظمة باختلاف أنواعها من أصل 141 موضوع جريمة منشورة في المجلة حيث تقاربت عدد جرائم الإرهاب والجرائم ضد الاقتصاد الوطني بـ 39 و38 أي بنسبة 27.66٪ و26.95٪على التوالي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالأنواع الأخرى أي جرائم القانون العام، كذلك بلغ تكرار عدد جرائم التزوير 06 مواضيع بنسبة 04.26٪ وهي نسبة ضعيفة. وتعبر هذه النتائج أو التكرارات حسب العينة على كشف الفروق النسبية

بين الأنواع التي تخص الجريمة المنظمة وأنماط الجرائم التي تتبنى نشرها مجلة الشرطة الجزائرية. .

إذ تبين أن مجلة الشرطة الجزائرية تهتم بالدرجة الأولى بجريمة التنظيمات الارهابية والبحث عن استراتيجيات وسبل وطرق مكافحتها سواء محليا أو التعاون مع دول الجوار ذلك بعقد مؤتمرات وتبادل الخبرات بين الدول باعتبار هذه الجريمة تمس أمن الدولة أولا والشعب ثانيا. أما جرائم تخريب الاقتصاد الوطني فتمثلت في جريمة التهريب بمختلف أشكال (الوقود، المخدرات، المشروبات الكحولية ...) خاصة بالولايات الحدودية، أما النوع الأخير فتمثل في تفكيك شبكات التزوير.

2. فنة القيم :اخترنا مجموعة من القيم التي تتناسب مع موضوع دراستنا وهي قيمة الإثارة والتوعية

الجدول رقم 08: يوضح القيم الاخبارية التي تتبناها مجلة الشرطة الجزائرية عند نشرها لأخبار الجريمة.

القيم / الأعداد	الاثارة	التوعية	المجموع
العدد126	00	19	**19**
العدد127	03	22	**25**
العدد128	02	18	**20**
العدد129	03	23	**26**
العدد130	01	16	**17**
العدد131	05	13	**18**
العدد132	01	15	**16**
المجموع	**15**	**126**	**141**
النسبة٪	**٪10.64**	**٪89.36**	**٪100**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجلة الشرطة الجزائرية تعتمد على قيم التوعية بصفة كبيرة لدى نشرها لأخبار الجريمة إذ بلغ تكرار المواضيع ذات توعية 126 من أصل 141 موضوع يحمل قيم إخبارية بنسبة 89.36٪ ذلك مما يؤكد فكرتنا أن الهدف الأول من نشر أخبار الجريمة في مجلة الشرطة هو التوعية وأخذ الحذر والبحث

عن الاستراتيجيات والسبل وطرق كيفية مجابهة هذه الجرائم بالدرجة الأولى لكسب جماهير أكثر. ثم تليها الأخبار ذات قيم الإثارة بتكرار 15 موضوع بنسبة 10.64٪ وهي نسبة ضعيفة، إذ أن مجلة الشرطة الجزائرية لا تعتمد على إثارة الجرائم كثيرا ونجد أن هذا الاختلاف في القيم يكون حسب موضوع الجريمة أو باختلاف الهدف من نشرها.

النتائج العامة للدراسة

أولا: النتائج المتعلقة بفئات الشكل

تحتل أخبار الجريمة أولويات النشر على صفحات مجلة الشرطة الجزائرية بعدد يتراوح تكرارها ما بين 16 إلى 26 جريمة في العدد الواحد أو ما يزيد وذلك حسب عينة الدراسة. إذ تقوم مجلة الشرطة الجزائرية بنشر أخبار الجريمة على صفحاتها بشكل متفاوت ومتباين التكرارات، فالمجموع العام للجريمة في العينة يصل إلى 141 موضوع في سبعة أعداد فقط لسنة 2015 وسنة 2016.

أغلب الموضوعات الخاصة بالجريمة تنشر في قسم يسمى متفرقات، ملفات، أقلام الشرطة، قضايا المجتمع إذ تختلف التسمية من عدد إلى أخر كذلك عدد صفحات المجلة غير منتظم فهو كذلك يختلف من عدد إلى عدد، كذلك تقوم مجلة الشرطة الجزائرية بنشر أخبار الجريمة في الصفحة الأولى للمجلة لكن مجرد عناوين ليكون التفصيل في الصفحات الداخلية. وقد اهتمت المجلة نوعا ما بموقع أخبار الجريمة حيث نشرت أغلبها في مواقع تسمح بجذب القارئ نحو مواضيع الجريمة كذلك هناك بعض الجرائم صاحبتها الصور.

اعتمدت مجلة الشرطة الجزائرية في تحرير أخبار الجريمة على قالب الخبر الصحفي بعدد تكرار يقدر 105 خبر من أصل 141 موضوع يخص الجريمة بنسبة 74.47 من أجل توعية الجمهور والبحث عن حلول لاستئصال الظاهرة الإجرامية من المجتمع الجزائري دون خلق توازن بين بقية القوالب الصحفية إذ أننا نجد أن في المرتبة الثانية يأتي التقرير بنسبة ضئيلة تقدر بـ 19.15٪ وكذلك التحقيق الذي كان بنسبة 06.38٪. ولم نجد أي قوالب أو فنون إخبارية أخرى تتحدث عن مواضيع الجريمة مع عدم احترام مجلة الشرطة الجزائرية خصائص فنون الكتابات الصحفية مما يصعب عملية تصنيف المواضيع.

إن العنوان العادي هو ما تبنته المجلة في عنونة معظم أخبار الجريمة وبنسبة بلغت 65.96٪ من إجمالي نسب العناوين الأخرى وهو النوع الذي يتماشى مع تكثيف مادة الجريمة على صفحات مجلة الشرطة الجزائرية في جميع أعداد العينة، إلا أنها كذلك استخدمت العناوين الرئيسة وعناوين المانشت وذلك من أجل إثارة انتباه القارئ وجذبه للقراءة رغم أنها لم تتجاوز في الرئيسي نسبة 29.79٪ والمانشت بنسبة 04.25٪ونجد أن مجلة الشرطة الجزائرية تعمد لاختيار العناوين الجذابة حيث تستهل بها صفحتها الأولى بعناوين المانشت.

ثانيا: النتائج الخاصة بفئات المضمون

حررت أخبار الجريمة على اختلاف أنواعها على جميع صفحات المجلة في كل من أعداد العينة المختارة وقد ركزت مجلة الشرطة الجزائرية عند تحريرها لأخبار الجريمة على الجريمة المنظمة فتقاربت النسبة بين جريمة الإرهاب المنظمة وجرائم تخريب الاقتصاد الوطني بنسبة 27.66٪ و26.95٪ على التوالي وكان هدف المجلة هو البحث عن طرق واستراتيجيات مكافحة الجريمة وتعريف المواطن بمجهودات الأمن في التعامل مع مثل هذه الجرائم التي تعد خطرا على أمن واستقرار البلاد ويرجع نشر جرائم تخريب الاقتصاد الوطني التي تتعدد من الفساد الإداري مثل سرقة المال العام أو خلق مؤسسات وهمية وتكوين عصابات في السيطرة على السوق السوداء وبارونات التجارة غير الشرعية مثل بيع الخمور والتهريب والذي له صبغة حدودية وخاصة تهريب الوقود المخدرات والسجائر وحتى المواد الغذائية.

أما فيما يخص نشر جرائم القانون العام بشكل أوسع وبنسبة 58.67٪ بتكرار وصل إلى 83موضوع من أصل 141 جريمة تم نشرها، وعند مقارنتنا بين أنواع الجريمة التي عالجتها مجلة الشرطة الجزائرية وجدنا أن جرائم القانون العام جاءت بالنسب التالية :

الجرائم ضد الأشخاص بلغت 23.40٪ بتكرار 33 أما جريمة خرق الآداب العامة فكانت بنسبة 04.96٪ بتكرار 07 جرائم ثم جاءت جرائم الاعتداءات على الممتلكات بنسبة 12.77٪ بتكرار 18 موضوع. إذ ركزت مجلة الشرطة الجزائرية على جرائم الاعتداءات على الأشخاص بصفة كبيرة

حيث أنها تنشر الجرائم التي تتعلق باختطاف الأطفال باعتبارها ظاهرة استفحلت بشكل واسع في الوسط المجتمع الجزائري والإثارة الجنسية كجرائم الاغتصاب والتحرش وغيرها من الجرائم التي تتحدث عن إثارة الرغبة.

وبشكل عام حاولت مجلة الشرطة الجزائرية أن تنوع في نشرها لأنواع الجرائم ولم تقتصر في معالجتها على نوع واحد من الجريمة رغم تركيزها أكثر على الجريمة المنظمة وخاصة فيما يتعلق بنشر جرائم الإرهاب باعتبارها تمس أمن الدولة بالدرجة الأولى.

تضمنت أخبار الجريمة التي نشرت في مجلة الشرطة الجزائرية على مجموعة من القيم وبنسب متفاوتة لكن كانت أكبر نسبة تكرار تعود إلى قيمة التوعية بتكرار 126 بنسبة 89.36٪ أما فيما يخص الإثارة فكان تكرارها بـ 15 موضوع بنسبة 10.64٪ وجاءت هذه النسبة جد ضئيلة لعدم اهتمام مجلة الشرطة الجزائرية بقيم الإثارة وهدفها الأول هو التوعية والتحسيس .

ثالثا: نتائج الدراسة في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية

من خلال منظور نظرية المسؤولية الاجتماعية ومقارنة بنتائج التي توصلنا اليها وجدنا أنا مجلة الشرطة الجزائرية تقيدت ببعض المسؤوليات فحين لم تتقيد أو تتحمل مسؤوليتها فيما حددته النظرية وذلك من خلال ما يلي:

1. العمل من أجل الصالح العام: والذي يضع على عاتق مجلة الشرطة الجزائرية الإعلام بما يعزز السلوك المتحضر للإنسان وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع وهنا نجد أن هدف المجلة هو التوعية باعتبارها تستخدم أخبار تنص على مكافحة، قضاء، القبض، التحسيس، التوعية... وكانت صفحاتها تتضمن الرقم الأخضر من أجل التبليغ على الجرائم وهو1548 وخط النجدة رقمه17كذلك من خلال الندوات الوطنية والمؤتمرات الدولية التي كانت تعقد أن هدفها هو البحث والتعاون في كيفية التعامل مع الجرائم العابرة الحدود وطرق الحفاظ على أمن واستقرار الوطن هذا كله من أجل الصالح العام.

2. **الصدق والدقة:** نجد أن مجلة الشرطة الجزائرية أتت بنسبة معتبرة من أخبارها موثوقة المصدر وغير مشكوك في صدقها وذلك باعتباره جهاز الأمن هو المصدر الأول في

التعامل مع الجرائم وهي من تزود الوسائل الإعلامية الأخرى، وهذا مما يجعلها تتماشى مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

3. الشمولية: وجدنا أن مجلة الشرطة الجزائرية عند نشرها لأخبار الجريمة لا تتابع أحداث هذا الخبر وخاصة في مواضيع الجرائم مما يجعل القارئ لا يدرك جزاء أو عقاب الجاني ربما هذا يشجع السلوك الإجرامي.

خاتمة

نجد اليوم أن نسبة الجريمة في المجتمع الجزائري انتشرت بشكل واسع، فلم تعد الحلول الظرفية كافية في الحد من هذه الظاهرة وخاصة بعد استفحالها نتيجة للمتغيرات الكثيرة التي تحدث في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة. والتطور التكنولوجي الذي سهل في التفنن في الجرائم ولذلك لابد من تظافر الجهود والبحث عن أساليب جديدة نحاول من خلالها خفض نسب هذه الجرائم والابتعاد عن الترويج لسلوكيات الإجرامية. وبعد النتائج التي تم استخلاصها من الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات وهي:

1. تخصيص مساحة أكبر لعرض برامج التوعية الأمنية الخاصة بالوقاية من الجرائم الإرهابية.
2. إنشاء إدارة إعلام أمني متخصصة في التخطيط والإعداد والنشر لبرامج توعية أمنية متوازنة.
3. تشجيع المواطنين على التعاون الفعال بمختلف الصور مع الأجهزة الأمنية.

المصادر والمراجع

- أحمد بن مرسلي. (2003). مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام و الاتصال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- اسماعيل وصفي الآغا. (2004). معالجة الصحف العربية لظاهرة الإرهاب دراسة تحليلية لعدد من الصحف العربية(مذكرة ماجيستر). كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- حسن عماد مكاوي . (2003). أخلاقيات العمل الاعلامي: دراسة مقارنة (الإصدار 03). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- عبد الرحمان محمد ابو توتة. (2001). علم الاجرام. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- فايز عبد الله الشهري . (1422هـ). استخدامات شبكة الانترنت في مجال الإعلام الأمني العربي. الرياض: مكتبة الملك فهد الأمنية.
- محمد حسام الدين. (2003). المسؤولية الاجتماعية للصحافة. القاهرة: الدار المصرية لطباعة و النشر.
- محمد شفيق . (بلا تاريخ). الجريمة والمجتمع (الإصدار 01). الاسكندرية: دار النشر المكتب الجامعي الحديث.
- محمد عوض العيادي. (2005). اعداد و كتابة البحوث و الرسائل الجامعية : مع دراسة عن مناهج البحث. القاهرة: مركز الكتاب لنشر شركة شمس المعارف.
- يوسف تمار. (2007). تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين. الجزائر: طاكسيج كوم للدرسات والنشر والتوزيع.